دور اميل لحود في اقصاء رفيق الحريري من الحكومة عام ١٩٩٨

أ.م فيان حسين احمد

vian@uobaghdad.edu.iq

رئاسة جامعة بغداد/ مكتب المساعد العلمي

أ.د. عبد الله حميد مرزوك

dr.abedalla@rashc.uobaghdad.edu.iq

كلية التربية للبنات/قسم تاريخ

دور اميل لحود في اقصاء رفيق الحريري من الحكومة عام ١٩٩٨

أ.م فيان حسين احمد
أ.د. عبد الله حميد مرزوك

خلال السنوات الأخيرة لحكم الرئيس الهراوي، جرت إدارة البلاد بالتوافق بين الرؤساء الثلاثة [رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب] مجردين بذلك مجلس النواب ومجلس الوزراء من سلطتهما الفعلية، وبدا ان تلك الشخصيات الثلاث هي التي تتحكم في زمام الدولة، وبمساعدة من بعض الشخصيات الأخرى القوية، كوليد جنبلاط وميشال المر (نائب رئيس مجلس الوزراء دون انقطاع ابتداء من عام ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠٠٠) تقاسموا جميعا ادارة الجمهورية المشلولة، وعلى الأرجح إنه " **نظام الترويكا** " [١] الذي عارضه بقوة بعض اعضاء مجلس النواب، ومن بينهم الرئيس سليم الحص[٢].

ووفقا لأحكام قانون الدفاع، فأصبح اميل لحود قائد الجيش في تشرين الثاني ١٩٩٥ على مقربة من احالته للتقاعد وبسبب توافر الشروط الوطنية فيه نتيجة للسياسة التي انتهجها على رأس المؤسسة العسكرية منذ بداية عهد الياس الهراوي بدءاً بالإطاحة بتمرد ميشال عون وصولاً الى بناء العقيدة الوطنية للجيش اللبناني وابعاده عن الطائفية[٣]، وعليه، تم التمديد له ثلاث سنوات اضافية على رأس المؤسسة العسكرية ، وتبنت حكومة رفيق الحريري مشروع القانون المتعلق بالتمديد لقائد الجيش على اعتبار أن المصلحة الوطنية العليا تقضي الأخذ بالحسبان دقة المرحلة على الصعيد الاقليمي وضروري تدعيم ركائز الدولة لمواجهة التحديات المستقبلية[٤] فجاء التمديد في الجلسة التشريعية التي عقدت في ٢٨ تشرين الثاني١٩٩٥ [٥].

مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية وتأكيد الرئيس إلياس الهراوي على رفضه القاطع لأي تمديد لولايته، برزت ضرورة تحديد الرئيس المقبل للبلاد، وفي خضم هذه الأجواء، جرى استطلاع للرأي حول الشخصية التي ستخلف الهراوي، حيث أظهرت مؤسسات لبنانية مختلفة

أن قائد الجيش العماد إميل لحود يحظى بتأييد واسع على المستويين السياسي والشعبي[٦]، وذلك لدوره الكبير والمحوري في تثبيت الأمن في مطلع عهد الهراوي[٧] ، لم يقتصر الأمر على الرأي العام اللبناني؛ إذ جاء التأكيد الحاسم خلال القمة التي انعقدت في دمشق بين الرئيس الهراوي والرئيس السوري حافظ الأسد وكبار معاونيه[٨] ، وخلال هذه القمة، أشار الأسد صراحةً إلى " أن غالبية الشعب اللبناني تؤيد العماد لحود رئيساً، مؤكداً على واجب احترام هذه الإرادة الشعبية والاستجابة لها، وأعلن الأسد دعم سوريا لهذا التوافق، مشيراً إلى استعدادهم للمساعدة والدعم، حتى لو استدعى الأمر تعديل المادة ٤٩ من الدستور لهذا الغرض" ، وقد تعزز هذا الدعم بالتوافق المطلق الذي حصده لحود خلال زيارة رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى دمشق ومباحثاته مع القيادة السورية ، وبذلك، بدأ لبنان يتهيأ لانتخاب الرئيس في ظروف مختلفة، مع تأكيد بري نفسه على رفضه استمرار الهراوي وضرورة تعديل المادة ٤٩ لتمكين القضاة وموظفي الفئة الأولى من الترشح، مما فتح الطريق أمام ترشيح قائد الجيش[٩] .

بدأ لبنان يتهيأ لانتخاب رئيس الجمهورية وفي ظروف تختلف عن سابقتها في وسط اجواء مؤيدة لهذا الاستحقاق وبعد ما تبين انه لا تمديد للهراوي، وتأكيد ذلك من قبل رئيس مجلس النواب نبيه بري، ورفضه ان يكون الهراوي رئيساً للمرحلة القادمة، كما اكد على تعديل المادة (٤٩) من الدستور بما يسمح للقضاة وموظفي الفئة الاولى من الترشيح للرئاسة[١٠].

وانطلاقاً من المصلحة الوطنية العليا في هذه المرحلة من تاريخ البلاد، وبغية الاستفادة من كل الكفاءات والطاقات لخدمة الدولة والوطن في ممارسة الشأن العام، وعليه، قدمت الحكومة الى المجلس النيابي مشروع القانون الدستوري لإضافة فقرة الى المادة (٤٩) من الدستور، وبعد عقد لجنة الادارة والعدل الجلسة في١٢ تشرين الاول١٩٩٨، لدرس مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم (١٣١٨٢)، وبعد المناقشة اقرت اللجنة مشروع القانون الدستوري، واحالته الى المجلس النيابي لإقراره، وبدوره اقر المجلس النيابي القانون بصيغته النهائية وصدق التعديل في الثالث عشر من تشرين الاول١٩٩٨ [١١].

وعلى صعيد ذي صلة ، ذكـر حسين الحسيني في الجلسة نفسها قائلاً : " **بغية الاستفادة من كـل الكـفاءات والطاقات ، هناك واقع هو ان إرادة وطنية تجمعت حول وجوب انتخاب العماد اميل لحود لرئاسة الجمهورية، فلماذا نخبئ مثل هذه الإرادة الوطنية ونستعيض عنها بعبارات لا تعبر عن معناها على طريق الاستفادة من الطاقات والكفاءات، وكأن في الغير لا يوجد كفاءات وطاقات** " ، في حين علقّ النائب ايلي الفرزلي قائلاً : " **انا شخصياً تلقفت خبر الرجل تلقفاً ايجابياً ، لكن ما يهمني هو النظام ، ولا تعنينا مسألة الرجل الا بمقدار ما تخدم النظام وتوجهات النظام السياسي في لبنان** " [١٢].

عقد مجلس النواب جلسته الخاصة لانتخاب رئيس الجمهورية والمنعقدة في الخامس عشر من تشرين الاول ١٩٩٨ برئاسة نبيه بري، وتمت المباشرة بعملية الاقتراع وبعده الانتهاء منها بدأت عمليه فرز الاصوات، وقد تولى هذه المهمة عدد من النواب، وفور الانتهاء من عملية فرز الاصوات تبينَّ ان عدد المقترعين (١١٨) وعدد الاوراق (١١٨) وبهذا فقد نال اميل لحود (١١٨) صوتاً [١٣]، فأعلن نبيه بري رئيس مجلس النواب فوز اميل لحود رئيسا للجمهورية [١٤].

لاقى الرئيس امين لحود تأييد الشعب والمجلس النيابي بالإجماع، الا ان النواب استكانوا إلى الخيار الصعب وتقبلوا الامر بتوجس وقلق بسبب فرضه من حكومة سوريا وخوفا من عسكرته للنظام وما يترتب عليه من تهميش لدور السياسيين التقليديين، والخوف المتبادل بينهم لاسيما أن الرئيس يُحمل الطبقة السياسية مسؤولية ما الت اليه الاوضاع الاقتصادية والمالية من تدهور [١٥] .

في اليوم الاول لتسليم اميل لحود مهام الرئاسة أصدر بياناً أعرب فيه عن شكره لرئيس الحكومة رفيق الحريري والوزراء، واعتبر الحكومة مستقيلة عملاً بالمادة (٦٩) من الدستور، وطلب اليها بالاستمرار في تصريف الاعمال ريثما يتم تشكيل حكومة جديدة [١٦].

وبعد اداء الرئيس اميل لحود القسم الدستوري لبى دعوة الرئيس حافظ الاسد فزار دمشق، وخلال اللقاء سأل حافظ الاسد الرئيس اميل لحود من برأيك تفضل رئيساً للوزراء فيرد اميل لحود قائلاً: " **انا افكر بسليم الحص لأنه معروف عنه رجل دولة، اضافة الى خبرته وكفاءته كخبير اقتصادي ومالي**" ، ثم سأل حافظ الاسد ما هو رايك برفيق الحريري؟

فأجابه لحود " **انني صريح لقد اتى ليأخذ اموال لبنان، وفي نفس الوقت يريد ان يسير لبنان على الخط السعودي–الأمريكي**" ، فضحك الاسد ثم اخبره " **انك جديد على الرئاسة وهو يعرف القصر ويستطيع مساعدتك دوليا**" ، فرد عليه اميل لحود " **صحيح، لكن في كل الحالات هناك استشارات والنواب هم الذين يختارون رئيس الحكومة** " (١٧).

وفي سياق متصل، اكد نبيه بري على " **ان الاجواء كانت تؤكد انه سيتم تكليف الحريري بتشكيل الحكومة** " (١٨)، وفي هذه الاثناء كان رفيق الحريري يقوم بجولة خارجية الى فرنسا، مصر، ايران، السعودية، وسوريا، وكله ثقة بانه اصبح ضرورة لبنانية واقليمية، وسيتم اختياره رئيساً للحكومة حتماً، وصرح مسبقا في مقابلة تلفزيونية بانه " **باقٍ في رئاسة الحكومة أيا يكن اسم الرئيس الجديد**" (١٩).

كان الصدام بين الرئيس إميل لحود ورفيق الحريري أمراً حتمياً ومرسوماً سلفاً، إذ لم يخفِ لحود عدم تعاطفه مع الحريري واصفاً إياه بـ "**المقاول الجيد**" ، ففي بداية عهده عام ١٩٩٨، أوضح للحريري صراحةً أن أي عودة له إلى رئاسة الوزراء يجب أن تكون مشروطة بقبوله بسلطة تنفيذية أقل مما كان يتمتع به سابقاً ، هذا الموقف رسّخ مبكراً مسار المواجهة بين قطبي السلطة (٢٠).

وتزامنت تلك المدة مع صعود بشار الاسد، الذي كلفه والده بإدارة الملف اللبناني بدلاً من عبد الحليم خدام الذي كان مسؤولاً عن الملف اللبناني ، علماً أن خدام وحكمت الشهابي كانا مقربين من الحريري، عمل بشار والموالين له في مجلس النواب اللبناني للعمل على ابعاد الحريري عن رئاسة الحكومة، فيما تصاعدت النداءات لبدء حملة ضد الفساد الذي استشرى في الدولة اللبنانية في المرحلة السابقة وكان الفريق الجديد الذي مثله بشار ومحيطه يرتاب لعلاقات الحريري الوثيقة جداً مع السعودية والولايات المتحدة (٢١) .

أجرى رئيس الجمهورية اميل لحود في٢٦ تشرين الثاني١٩٩٨ الاستشارات النيابية لتشكيل حكومته الاولى، فأعترض رفيق الحريري بشكل عنيف على ترك بعض النواب الحرية لرئيس الجمهورية في اختيار رئيس حكومته، وعلى الرغم من ان رفيق الحريري يتمتع بغالبيه مؤيدة له من النواب(٢٢)، فقد صوت الى جانبه (٨٣) نائبا وفوض (٣١) نائبا الرئيس لحود ان يختار من يشاء(٢٣)، وطالب الحريري بإعادة الاستشارات النيابية معتبراً ان عدد

الاصوات التي نالها قليلة وليتمكن من الحصول على عدد اكبر من الاصوات(٢٤)، وبعد يومين من الاستشارات تم تكليف الحريري بتشكيل الوزارة مرة اخرى[٢٥].

اعتذر الحريري من تشكيل الحكومة، لأنه رأى ان الاستشارات التي تشكلت بالصورة التي جرت تعد مخالفة دستورية بعدما فوض (٣١) نائباً رئيس الجمهورية اختيار من يشاء لرئاسة الحكومة[٢٦]، فأعلنت حركة امل ان رفيق الحريري هو من اخرج نفسه من الحكم ولم يخرجه أحد ، إذ لا نية لاحد في لبنان اخراجه ولا قرار لسوريا بذلك أيضا ، وفي٣٠ تشرين الثاني١٩٩٨ اصدر رئيس الجمهورية بياناً بقبول اعتذار رفيق الحريري وبدأ بالاستشارات الجديدة لاختيار رئيس للوزراء خلفا للحريري، فأجرى رئيس حركة امل نبيه بري اتصالاً مع سليم الحص وابلغه انه وكتلته تعتزم ترشيحه لرئاسة مجلس الوزراء[٢٧]، وبعد انتهاء الاستشارات تم اقصاء رفيق الحريري وكلف رئيس الجمهورية سليم الحص بتشكيل الحكومة[٢٨].

شكّل عهد الرئيس إميل لحود حالة من التنافر الحتمي مع رفيق الحريري. وقد برز هذا التناقض بين القطبين سريعًا منذ اللحظات الأولى، فقد كان الحريري الذي شغل منصب رئيس الوزراء بشكل شبه متواصل طوال ولاية الرئيس إلياس الهراوي (١٩٩٢–١٩٩٨)، يتوقع أن يواصل مهامه في تشكيل أول حكومة للعهد الجديد، إلا أن الرئيس لحود اختار مسارًا مغايرًا؛ فقد استند إلى أن غالبية النواب، خلال الاستشارات النيابية الملزمة، تركوا له حرية تسمية رئيس الحكومة المقبل، وبناءً على ذلك، قام لحود بتكليف الرئيس سليم الحص بتشكيل الحكومة، متجاوزًا بذلك التوقعات بتجديد ولاية الحريري [٢٩] .

عقدَّ مجلس النواب برئاسة نبيه بري في ١٤ كانون الأول ١٩٩٨ جلسته " لتلاوة ومناقشة البيان الوزاري والتصويت على الثقة بالحكومة" ، وتم تسمية سليم الحص بمرسوم رقم (٣) في الرابع عشر من كانون الاول ١٩٩٨ رئيسا لمجلس الوزراء، واكد في بيانه الوزاري الذي القاه في مجلس النواب" **اننا في حكومة الانقاذ والتغيير**" ، اولها تعزيز التحالف القومي مع سوريا بتفعيل معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق معها، ودعم المقاومة الناشطة ضد الاحتلال (الإسرائيلي) لغايه تنفيذ القرار(٤٢٥) دون قيد أو شرط كما دعا الى الاصلاح وبناء دولة القانون والمؤسسات وتعاون الحكومة مع مجلس النواب الى اقصى

الحدود في اطار الدستور والالتزام بمبدأ الفصل والتوازن والتعاون بين السلطات، خاصة وقد اصبحت الترويكا ذكرى من الماضي، ودعا إلى حماية الحقوق والحريات العامة والخاصة التي كفلها الدستور والمواثيق الدولية، وتعزيز استقلالية القضاء ضماناً للحريات العامة وحقوق المواطنين وايلاء ملف المهجرين اهتماماً استثنائياً وتامين جميع المقتضيات لأنهائه في اطار برنامج زمني، والاسراع في وضع مشروع قانون جديد للانتخابات يكفل صحة التمثيل الشعبي وعدالة ونزاهة العملية الانتخابية، والالتزام بوثيقة الوفاق الوطني نصاً وروحاً والعمل على استكمال تنفيذ ما تبقى من بنودها، ووضع خطه إنمائية مرحلية متكاملة ومتوازنة ذات اولويات محددة تقدم الأهم على المهم ، وتراعي امكانات الدولة المالية، وتقليص عبء الدين العام على الاقتصاد الوطني، والعمل على تأمين مستلزمات تطبيق الزامية التعليم الابتدائي المجاني، وتعزيز المدرسة الرسمية، وايلاء الجامعة اللبنانية اهتماماً خاصاً للاستفادة من الطاقات العلمية فيها كما دعا الى الغاء الطائفية السياسية[٣٠] .

وعليه، فقد صرح الحص قائلا: " **إن الحكومة الجديدة تتألف من سياسيين ورجال اقتصاد واعمال، وليس في الحكومة تمثيل حزبي على الاطلاق وهي مختلطة بين وزراء ونواب، وقد راعينا بطبيعة الحال التوزيع المناطقي والطائفي، وقد اثرنا عدم ادخال الاحزاب في التشكيلة الوزارية خوفاً من ان يؤدي اشراكها الى العودة لأجواء المحاصصة في مختلف شؤون الحكم**" [٣١] ، وبهذا فقد نالت الحكومة استحسان الرأي العام ورضاه، فارتاح لها اللبنانيون عامة ونظر اليها المسيحيون خاصة على أنها خطوة متقدمة لطريق اعادة التوازن المفقود الذي افتقرت اليه الحكومات السابقة[٣٢] .

تميزت العلاقة بين الرئيس إميل لحود ورئيس الحكومة سليم الحص بانسجام وتفاهم تامين[٣٣]، وعمل لحود على تعزيز هذا التفاهم، من خلال عدم حضوره في جلسات مجلس الوزراء، تاركاً رئاستها للحص، كما سعى الى ترسيخ استقلالية مجلس الوزراء عن رئاسة الجمهورية من خلال الإصرار على نقل مكان انعقاد الجلسات من القصر الرئاسي إلى مركز خاص في قلب بيروت، خلافاً لما كان معتاداً ، في المقابل، لم يتوانَ رفيق الحريري عن استخدام وسائله الإعلامية لتصوير خصمه سليم الحص بصورة الرجل الضعيف والمستسلم أمام رئيس الجمهورية ، وقد ركز الحريري على اتهام الحص بالتخلي عن الامتيازات التي

منحها اتفاق الطائف للطائفة السنية (أي صلاحيات رئاسة الوزراء) [٣٤] ، الهدف من ذلك هو تقويض موقفه السياسي والشعبي .

ونرى مما سبق، ان ميزان القوى انقلب على رفيق الحريري، لان الرئيس سليم الحص نال تأييداً وتعاطفاً شعبياً كبيراً والذي بدوره أثر سلباً على موقف الحريري، فضلاً عن الدعم السوري التي كانت تبدو وكأنها تبحث عن تغيير في لبنان واعطاء الضوء الاخضر لرئيس الجمهورية اميل لحود لإجراء اللازم، فتم اقصاء رفيق الحريري وكلف سليم الحص لرئاسة الحكومة .

الهوامش

١) أطلقت الكلمة على صيغة الحكم الثلاثي في لبنان الذي مارسه كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة بعد اتفاق الطائف فكانت ظاهرة جديدة في الحياة السياسية ، فالترويكا هي صيغة حكم تتعارض والديمقراطية ومفهوم المؤسسات لأنها تقيم دولة الأشخاص بديلاً منها ، وتتناقض مع مبادئ النظام البرلماني القائم على فصل السلطات وتوازنها وتعاونها لأنها تطعن مبدأ فصل السلطات في الصميم فينحو الحكم منحى لا ديمقراطي، وابرز سمات الترويكا تدخل رئيس المجلس النيابي في شؤون السلطة التنفيذية. عصام سليمان، الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة ، د. ن، بيروت ،ط١، ١٩٩٨، ص ٢٣ ؛ حيدر المولى، التضامن الوزاري والحكومات الائتلافية– دراسة مقارنه، منشورات زين الحقوقية، بيروت ،٢٠١١، ص ٥٩٦.

٢) جورج قرم، لبنان المعاصر (تاريخ ومجتمع) ، المكتبة الشرقية ، بيروت ، ٢٠٠٤، ص ٢٦٨.

٣) نبيل هيثم ، نبيه بري اسكن هذا الكتاب ، دار بلال ، بيروت ، ٢٠٠٤، ص ٣٥٤ .

٤) عبد القادر احمد عبد الفهداوي، المصدر السابق، ص١٢٢ .

٥) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الثامن عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثالثة، المنعقدة في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٥ .

٦) منار الهدى الحسيني، الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٨ في لبنان ، مجلة الاسبوع العربي، العدد٢٠٣٤ ، في تشرين الاول١٩٩٨، بيروت، ص١٢.

٧) فيليب ابي عقل، الاستحقاق الرئاسي صراع المواقف، مجلة الاسبوع العربي، العدد٢٠٣٤، تشرين الاول١٩٩٨، بيروت، ص٧٨.

٨) لمزيد من التفاصيل: ينظر جان عزيز، حكمت الشهابي وثوار الأرز، جريدة الاخبار، بيروت ،٧ اذار ٢٠٢٣ ؛ صبحي حديدي ، حكمت الشهابي العائد ، جريدة القدس العربي ، لندن ، ٤ أيلول ٢٠٠٤ .

٩) كريم بقرادوني، المصدر السابق، ص٣١.

١٠) خليل الهندي وانطوان الناشف، الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان،٢٠٠٠، ص٤٧٨؛ غسان شربل، لعنة القصر، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،٢٠٠٨، ص ١٦٢ .

١١) المادة الاولى: اضيفت الى المادة (٤٩) من الدستور الفقرة التالي نصها : ((لمرة واحدة، وبصورة استثنائية، يجوز انتخاب رئيس الجمهورية من القضاة او موظفي الفئه الاولى، وما يعادلها في جميع الادارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الاشخاص المعنويين في القانون العام)) ، المادة الثانية: ((يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية)) . م.م.ن.ل، الدور التشريعي التاسع عشر، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٩٨، محضر الجلسة الأولى، المنعقدة في١٣ تشرين الاول ١٩٩٨.

١٢) المصدر نفسه .

١٣) م.م.ن.ل، الدور التشريعي التاسع عشر، محضر الجلسة المخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية، المنعقدة في١٥ تشرين الاول ١٩٩٨.

١٤) سليم الحص، للحقيقة والتاريخ، تجارب الحكم ما بين١٩٩٨-٢٠٠٠ ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١، ص٦٦.

١٥) موسوعة ميشال عون، الجنرال الذي تسعى اليه الرئاسة، ج١، دار الرافدين، ٢٠٠٧, ص١٥٠.

١٦) كريم بقرادوني، صدمة وصمود، المصدر السابق، ص٤١.

١٧) فؤاد خلف حسين، المصدر السابق، ص٣١٦.

١٨) نبيل هيثم، المصدر السابق، ص٤٥٨.

١٩) عبد القادر احمد عبد الفهداوي، المصدر السابق، ص١٢٩.

٢٠) حسين علي كردي حمود الجبوري، المصدر السابق، ص١٣١.

٢١) Georges corm, le Liban contcmporai – Historire et societe,Paris,lapecouverte,2003, p267.

٢٢) جورج قرم، المصدر السابق، ص٢٦٠.

٢٣) عبد القادر احمد عبد الفهداوي، المصدر السابق، ص١٣٠.

٢٤) محسن مدلول، رفيق الحريري رجال في رجل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص٧٦.
٢٥) جريدة الحياة، العدد (١٣٠٥١)، ٢٧ تشرين الثاني١٩٩٨
٢٦) سليم الحص، للحقيقة والتاريخ، المصدر السابق، ص٦٦.
٢٧) احمد خماط صابر العسافي، المصدر السابق، ص١٤٢.
٢٨) نزيه كامل خداج، لبنان والبرلمان، الدار التقدمية ، بيروت ، ٢٠٠٩، ص٥٠١.
٢٩) شارل رزق ، بين الفوضى اللبنانية والتفكك السوري ، دار النهار ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص ١٣٣-١٣٤.
٣٠) م.م.ن.ل، الدور التشريعي التاسع عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثانية المنعقد في١٦،١٤، ١٧ كانون الاول ١٩٩٨.
٣١) وكالة الانباء الكويتية كونا ، سليم الحص يعلن عن تشكيل حكومة لبنانية جديدة ، ١٩٩٨/١٢/٤.
٣٢) جان ملحة، حكومات لبنان ٦٥ حكومة في٦٠ سنة- البيانات الوزارية والوزراء ١٩٤٣ - ٢٠٠٣، الاصدار الرابع، مكتبه لبنان ناشرون، بيروت،٢٠٠٣ ، ص٤٨٩.
٣٣) جريدة النهار، العدد (٢٠٢٢٣)، ١١ كانون الاول ١٩٩٨.
٣٤) جورج قرم ، المصدر السابق ، ص ٢٨٦.

المصادر

الوثائق المنشورة :

١ - م.م.ن.ل، الدور التشريعي الثامن عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثالثة، المنعقدة في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٥ .
٢- م.م.ن.ل، الدور التشريعي التاسع عشر، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٩٨، محضر الجلسة الأولى، المنعقدة في١٣ تشرين الاول ١٩٩٨.
٣- م.م.ن.ل، الدور التشريعي التاسع عشر، محضر الجلسة المخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية، المنعقدة في١٥ تشرين الاول ١٩٩٨.
٤- م.م.ن.ل، الدور التشريعي التاسع عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثانية المنعقد في١٦،١٤، ١٧ كانون الاول ١٩٩٨.

الموسوعات :

١- موسوعة ميشال عون، الجنرال الذي تسعى اليه الرئاسة، ج١، دار الرافدين، ٢٠٠٧

الرسائل والاطاريح:

١- احمد خماط صابر العسافي، حركة امل ودورها السياسي في لبنان ١٩٨٩-٢٠٠٦دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٢١.

٢- حسين علي كردي حمود الجبوري، رفيق الحريري ودوره الاقتصادي والسياسي في لبنان ١٩٤٤ _ ٢٠٠٥، رساله ماجستير (غير منشوره) كليه التربية، جامعة تكريت، ٢٠١١.

٣- عبد القادر احمد عبد الفهداوي ، الحياة النيابية في لبنان١٩٩٢-٢٠٠٥ - دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه (غير منشوره) كلية التربية، جامعة الانبار،٢٠١٩.

٤- فؤاد خلف حسين، التطورات السياسية في لبنان ١٩٨٩-٢٠٠٥، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة الانبار ، ٢٠١٨.

الكتب العربية والمعربة :

١- جان ملحة، حكومات لبنان ٦٥ حكومة في٦٠ سنة- البيانات الوزارية والوزراء ١٩٤٣ -٢٠٠٣، الاصدار الرابع، مكتبه لبنان ناشرون، بيروت،٢٠٠٣ .

٢- جورج قرم، لبنان المعاصر (تاريخ ومجتمع) ، المكتبة الشرقية ، بيروت ، ٢٠٠٤.

٣- حيدر المولى، التضامن الوزاري والحكومات الائتلافية- دراسة مقارنه، منشورات زين الحقوقية، بيروت ،٢٠١١.

٤- خليل الهندي وانطوان الناشف، الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان،٢٠٠٠.

٥- سليم الحص، للحقيقة والتاريخ، تجارب الحكم ما بين١٩٩٨-٢٠٠٠ ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١ .
٦- شارل رزق ، بين الفوضى اللبنانية والتفكك السوري ، دار النهار ، بيروت ، ٢٠١٤.
٧- عصام سليمان، الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة ، د. ن، بيروت ،ط١، ١٩٩٨.
٨- غسان شربل، لعنة القصر، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،٢٠٠٨ .
٩- كريم بقرادوني، ، صدمة وصمود – عهد اميل لحود ١٩٩٨-٢٠٠٧، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.
١٠- محسن مدلول، رفيق الحريري رجال في رجل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩ .
١١- نبيل هيثم ، نبيه بري اسكن هذا الكتاب ، دار بلال ، بيروت ، ٢٠٠٤.
١٢- نزيه كامل خداج، لبنان والبرلمان، الدار التقدمية ، بيروت ، ٢٠٠٩ .

البحوث المنشورة :

١- فيليب ابي عقل، الاستحقاق الرئاسي صراع المواقف، مجلة الاسبوع العربي، العدد٢٠٣٤، تشرين الاول١٩٩٨، بيروت.
٢- منار الهدى الحسيني، الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٨ في لبنان ، مجلة الاسبوع العربي، العدد٢٠٣٤ ، في تشرين الاول١٩٩٨، بيروت.

الكتب الأجنبية :

1- Georges corm, le Liban contcmporai – Historire et societe,Paris,lapecouverte,2003.

الصحف :

١- جريدة الحياة، العدد (١٣٠٥١)، ٢٧ تشرين الثاني١٩٩٨.

٢- جريدة الاخبار، بيروت ،٧ اذار ٢٠٢٣ .

٣- جريدة القدس العربي ، لندن ، ٤ أيلول ٢٠٠٤.

٤- جريدة النهار، العدد (٢٠٢٢٣)، ١١ كانون الاول ١٩٩٨ .

الموقع الالكتروني :

١- وكالة الانباء الكويتية كونا ، سليم الحص يعلن عن تشكيل حكومة لبنانية جديدة ، ١٩٩٨/١٢/٤.